حدث افتراضي

"الفصل العنصري، والقانون الدولي، والأرض الفلسطينية المحتلة"

عقدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

في 16 حزيران/يونيه 2022

بيان مقدم من الرئيس

عُقد الحدث المعنون **"الفصل العنصري، والقانون الدولي، والأرض الفلسطينية المحتلة"** في 16 حزيران/يونيه 2022، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأدار الحدث سعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة. وتألف الحدث من جلسة افتتاحية أدلى خلالها بملاحظات كل من الرئيس، وسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. وتألف فريق المتحاورين من السيد زيد رعد الحسين، الرئيس والمدير التنفيذي للمعهد الدولي للسلام، ومفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان، وعضو مجلس الحكماء، والسيدة أنييس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية.

وشاركت الدول الأعضاء في الحدث الذي استمر لمدة ساعة ونصف على منصة ويبيكس (WebEx)، والذي جرى بثه مباشرة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت وقنوات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي. وأتيحت للجمهور فرصة إبداء التعليقات وطرح الأسئلة على المتحاورين.

وفي مستهل الحدث، شرح **السفير نيانغ** ولاية اللجنة المتمثلة في إرهاف الوعي دوليا بقضية فلسطين وبالتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني يوميا. وركز هذا الحدث على تقرير منظمة العفو الدولية الرئيسي لعام 2022 المعنون "نظام الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة وحشي وجريمة ضد الإنسانية"، والذي ضمّنته المنظمة نتائجها واستنتاجاتها فيما يتعلق بالسياسات والممارسات الإسرائيلية، وردود الفعل التي ولدها التقرير، فضلا عن سبل المضي قدما.

وقدم **السفير نيانغ** المتحاورين وقال إن الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام، فضلا عن اللجنة، دأبوا على مدى عدة سنوات على إعادة التأكيد على أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتمييز المستمرين ضد الفلسطينيين أمر أساسي لوقف الصراع، مشددا على ضرورة المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتبارها ضرورية لتحقيق هذه الأهداف. وخلصت عدة منظمات دولية وفلسطينية وإسرائيلية إلى أن تلك الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ينطبق عليها تعريف جريمة الفصل العنصري، في حين أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل توصلت مؤخرًا إلى استنتاج مماثل.

وفي ملاحظاته الافتتاحية، قال **السفير منصور** إن إسرائيل ترتكب جريمة الفصل العنصري، وفقا لكل الاعتبارات والتعاريف. كما أن منظمات حقوق الإنسان البارزة ومقرري الأمم المتحدة توصلوا إلى

الرجاء إعادة استعمال الورق

استنتاج مماثل أو أشاروا إلى ذلك بوضوح. وإن الاعتراف بهذا الواقع ومساءلة إسرائيل عن ممارساتها أمر أساسي لمعالجة الحالة على جانبي الخط الأخضر.

وبعد عرض شريط فيديو تمهيدي عن تقرير منظمة العفو الدولية، استهل **السيد زيد رعد الحسين** المناقشة مذكرا بأن هذا التقرير يعقب تقارير أخرى أعدتها منظمات بارزة وبأن إسرائيل كانت قد انتقدتها بشدة بسبب افتقارها المزعوم إلى التوازن واستنادها إلى "اعتبارات معاداة السامية". وأضاف أنه من المهم قراءة التقرير بأكمله قبل الحكم على مضمونه واستنتاجاته. ثم سأل السيد الحسين عن سبب تركيز منظمة العفو الدولية ليس فقط على الأرض الفلسطينية المحتلة ولكن أيضًا على حالة الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل.

وذكرت **السيدة أنييس كالامار** أن الرد يستند إلى تعريف جريمة الفصل العنصري بأنها "*جريمة ضد الإنسانية تُرتكب من خلال أفعال لاإنسانية وييمها نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة تجاه جماعات عرقية أخرى، بقصد الإبقاء على ذلك النظام*". وإن قيام إسرائيل بتقسيم الأراضي وفرض أنظمة قانونية مختلفة يشكل جزءا من نظام قائم على الفصل العنصري على جانبي الخط الأخضر تتم إدارته لصالح الإسرائيليين اليهود على حساب الفلسطينيين. وتنفذ إسرائيل إجراءات وسياسات داخل أراضيها للحفاظ على هذا النظام القائم على التمييز المؤسسي، على سبيل المثال من خلال اعتماد "القانون الأساسي: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" في عام 2018، الذي ولد أوجه تمييز بين الناس على أساس العرق والدين.

وذكرت السيدة كالامار كذلك أن سياسات تخصيص الأراضي وقوانين لم شمل الأسرة التي تحرم الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل من الحق في العيش مع أسرهم إذا كانوا من الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل جزءًا من النظام التمييزي نفسه. وأضافت أنه بينما يمكن للفلسطينيين التصويت في الانتخابات، فإن التشرذم الذي يعتري النظام الانتخابي يصب في مصلحة الإسرائيليين اليهود، ويكون تمثيل الفلسطينيين في الكنيست محدودًا. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم دولة إسرائيل استيلاء الإسرائيليين اليهود على الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية وفي النقب.

وذكر **السيد الحسين** أن الصفحات من 51 إلى 60 من التقرير تساعد في توضيح الفهم القانوني لمفهوم الفصل العنصري في القانون الدولي وتطبيقه على هذه الحالة. وأضاف أن الفرع المتعلق بالجماعات العرقية والفرع المتعلق بالقصد الجنائي، من منظور نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعناصر الاجتهاد القضائي الدولي، جرى تحليلهما ببراعة. وإن السرد التاريخي الوارد في التقرير قد تسبب بأحد الانتقادات الرئيسية حيث اعتُبر الفرع الرئيسي من التقرير غير متوازن ولا يراعي الشواغل الأمنية لإسرائيل، بما في ذلك الهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات الفلسطينية المسلحة على المدنيين الإسرائيليين. وسأل السيد الحسين عما إذا كان إدراج تلك الاعتبارات الأمنية في نهاية التقرير يقلل من أهميتها بالنسبة إلى دولة إسرائيل ومدى تناسب التدابير المعمول بها. وردّت **السيدة كالامار** بأن الشواغل الأمنية، على الرغم من ضرورة الاعتراف بوجودها، لا يمكن أن تبرر وجود نظام قائم على الفصل العنصري، مشددة على أن الأنظمة القمعية كثيرا ما تتذرع بالشواغل الأمنية، كما كان الحال خلال حقبة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وإن إبراز تلك الاعتبارات في فرع سابق لم يكن سيغير بالضرورة الطريقة التي تم تلقي التقرير بها.

وأشار **السيد الحسين** إلى أن العديد من منتقدي التقرير ذكروا أنه في حين أن منظمة العفو الدولية تخص إسرائيل بالذكر، فإن العديد من الأنظمة القمعية الأخرى لم تخضع لتمحيص مماثل. وردت **السيدة كالامار** بأن منظمة العفو الدولية تضطلع بانتظام بعمليات توثيق وإبلاغ واسعة النطاق فيما يتعلق

بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في بلدان أخرى، بما في ذلك من قبل السلطة الفلسطينية. وترى السيدة كالامار أن الادعاء بأن إسرائيل مستهدفة بشكل تمييزي هو وسيلة لتحويل الانتباه عن مرتكب الجريمة بقصد توجيهه إلى من ينقل الخبر.

ووافق **السيد الحسين** على أنه كثيرا ما تُتهم شتى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بالانتقائية في حين أن جميع الدول تخضع في الواقع للتمحيص. وقال إنه اتُهم أيضا بمعاداة السامية خلال فترة عمله كمفوض سام لحقوق الإنسان، على غرار ممثلين آخرين للمنظمات الرفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان. وأضافت **السيدة كالامار** أن الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية أدانتا مرارًا وتكرارًا معاداة السامية باعتبارها تهديدًا حقيقيًا ومتناميا في جميع أنحاء العالم، لكنها أشارت إلى أن تصنيف المدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم معادون للسامية هو وسيلة لاستخدام المصطلح كسلاح ويؤدي في الواقع إلى تقويض مكافحة معاداة السامية. وقالت إن منظمة العفو الدولية ملتزمة بالتصدي لمعاداة السامية، لكن هذه الجهود لا ينبغي أن تمنع المجتمع الدولي من شجب الحالة التي يواجهها الفلسطينيون، وإنها تعمل على ضمان احترام القانون الدولي.

وعندما سُئلت عن فرص تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، أجابت **السيدة كالامار** بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدين هذه الجريمة ضد الإنسانية ويتعين على الدول تنقيح اتفاق التعاون مع إسرائيل، وحظر منتجات المستوطنات، واستخدام الولاية القضائية العالمية لتحقيق المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت أن بعض الدول تلجأ إلى ممارسة الكيل بكيلين في الدفاع عن إسرائيل، وهو أمر غير مقبول ويؤدي إلى تقويض المساءلة.

وفي رسالتها بالفيديو الموجهة إلى الحدث، قارنت **وزيرة العلاقات الدولية والتعاون بجنوب أفريقيا، السيدة ناليدي باندور**، الفصل العنصري في بلدها بالحالة السائدة في فلسطين، مشيرة إلى أوجه التشابه بين العنف في جنوب أفريقيا في الفترة من عام 1955 إلى عام 1965 والعنف ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية وغيرها من مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة. وقالت إن الحرية قد تحققت في جنوب أفريقيا بفضل صمود مواطني جنوب أفريقيا ودعم المجتمع الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي. وأعربت عن أملها في أن يحدث ذلك في حالة فلسطين. كما أشارت الوزيرة باندور إلى أوجه التشابه في احتجاز الشباب واضطهادهم وتعذيبهم في كلا البلدين. وأشارت إلى أن مسؤولية التصدي لما يتعرض له الفلسطينيون من ظلم وظروف لاإنسانية تقع على عاتق المجتمع الدولي، وهو ما يمثل التزاما بموجب القانون الدولي. ويجب استخدام جميع الآليات الدولية لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب لأن السلام الدائم لن يتحقق إلا بعد التوصل إلى تسوية عادلة عن طريق التفاوض وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال الجزء المخصص **للأسئلة والأجوبة**، تناول المتحاورون العديد من الأسئلة التي طرحها الجمهور. وتساءل أحدهم عن افتراض مفاده أن جميع العرب في إسرائيل يعتبرون أنفسهم فلسطينيين، وردت **السيدة كالامار** بأن التقرير يهدف إلى تناول معاملة جميع المجتمعات المحلية الفلسطينية، وإجراء تحليل مستفيض للتشريعات والتصريحات والأوامر. وقد أظهرت البحوث أن دولة إسرائيل ترى الفلسطينيين كفئة مختلفة عن العرب الإسرائيليين، وأقر التقرير بأن التمييز لا يمارس ضد الجميع بالقدر نفسه. ولا يقوم التمييز العنصري في إسرائيل بالضرورة على أساس السمات الجسدية، لكن الفلسطينيين بصفتهم المجموعة الخاضعة للهيمنة يُعتبرون مختلفين وأقل شأناً لمجرد أنهم عرب وليسوا من اليهود. ويتجلى ذلك في قانون الدولة لعام

2018 الذي يميز بين الجنسية والمواطنة. ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية لا تتكلم باسم جميع السكان العرب في إسرائيل ولكنها تشدد على أن الفلسطينيين هم ضحايا نظام قائم على الفصل العنصري.

ورداً على سؤال حول الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، وحول حق النقض الذي تمارسه الولايات المتحدة للدفاع عن إسرائيل، قال **السيد الحسين** إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه يجعل من الصعب ممارسة الضغط على السلطات الإسرائيلية من أجل وقف الانتهاكات. إلا أن الوضع في الولايات المتحدة آخذ في التغير، حيث أن الجماعات اليهودية التقدمية تنتقد سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فإن الشباب يمارسون ضغوطًا في حرم الجامعات في جميع أنحاء البلد. وأضاف، نقلاً عن الرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز، أن "الاحتلال لا يدمر الجهة الخاضعة للاحتلال فحسب، بل أيضا الجهة القائمة بالاحتلال".

وسُئل **المتحاورون** عن معاداة السامية في فلسطين وسبب تركيز منظمة العفو الدولية والأمم المتحدة بشكل غير متناسب على انتقاد إسرائيل بدلاً من توفير تحليل محايد يندد بكافة أشكال التمييز العنصري. ورد **السيد الحسين** قائلا إن أساس المصداقية بالنسبة إلى رؤساء المنظمات أو هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان هو توخي الاتساق. فمنظمة العفو الدولية تغطي كل حالة قطرية تقريبًا، على غرار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وولاية المقررين الخاصين للأمم المتحدة. إلا أن هذا القول لا ينطبق بالضرورة على مجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر منظمة العفو الدولية أيضا في الحالة السائدة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، حسبما أعادت **السيدة كالامار** تأكيده، من خلال توثيق الهجمات التي يشنها الفلسطينيون على إسرائيل والمدنيين، بما في ذلك انطلاقا من غزة. إلا أنه يتعين على الإسرائيليين اليهود مواجهة ما تفعله حكومتهم باسمهم وعدم التهاون مع هذه الجريمة.

وردا على سؤال حول المتابعة التي يمكن أن تقوم بها اللجنة وغيرها من الجهات لإحياء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ذكرت **السيدة كالامار** أن المناقشات جارية بين ناميبيا ودولة فلسطين وجنوب أفريقيا بشأن تقديم مشروع قرار للجمعية العامة يتعلق بإعادة إنشاء اللجنة الخاصة. وإن منظمة العفو الدولية تؤيد هذه المبادرة. وقد تم التأكيد مجددا على ضرورة أن تستخدم الدول جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك الولاية القضائية العالمية، للقضاء على هذا النظام القمعي. ويجب على المحكمة الجنائية الدولية أيضًا المضي قدمًا في التحقيقات في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، لضمان الاتساق في تطبيق القانون الدولي.

وفي ملاحظاته الختامية، التي أعقبت عرض شريط فيديو يتحدث فيه رئيس الأساقفة الراحل ديزموند توتو عن أوجه التشابه بين حالة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وفي فلسطين، شكر **السفير منصور** الرئيس واللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين والمتحاورين على ملاحظاتهم الثاقبة وعلى التقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية. كما شكر **السفير منصور** وزيرة العلاقات الدولية والتعاون بجنوب أفريقيا، ناليدي باندور، على ما وجهته من رسالة تضامن قوية مع الشعب الفلسطيني، مضيفا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف حالا. فمن الضروري الاستمرار في تعزيز حقوق الفلسطينيين من خلال جهودنا الجماعية في الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال القرارات وسائر المقررات، وتوثيق انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من أجل التوصل إلى حل عادل وتحقيق السلام.

واختتم **السفير نيانغ** الحدث مؤكداً على أهمية مواصلة بحث هذا الموضوع الهام ومتابعته لضمان احترام حقوق الإنسان والمساءلة.

*** ملاحظة: يمثل هذا الموجز محاولة لتقديم صـــورة عامة عن المداولات التي دارت خلال الحدث الافتراضـــي. ويمكن الاطلاع على شـريط فيديو عن الحدث على الصـفحة الشـبكية للجنة المعنية بممارسـة الشـعب الفلسـطيني لحقوقه غير القابلة للتصـرف، www.un.unispal.org، فضـلا عن صـفحتها الرسـمية على موقع فيسبوك وحسابها على يوتيوب.

*** ملاحظة: الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الموجز هي آراء المتحدثين ولا تعكس بالضـــرورة الموقف الرسمي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.